



الفهرس

٣٧٢	نظام الإجازات والإشتغال المؤسسة للتدريب المهني	١٩٨١ لسنة (١٣)
٣٨١	نظام تشكيلات الوزارات والوزائر الحكومية للبيئة المائية	١٩٨١ لسنة (١٤)
٣٨٣	برنامج التعاون التقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسبانيا المابين (١٩٨١ ، ١٩٨٢)	
٣٩٠	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٣٩٣	تصحيح خطأ	

هَذَا مِنْ الْقَوْلِ

نظم اللوازم والاشغال لمؤسسة التدريب المهني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٣/٨ .
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٨١

نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة التدريب المهني

صادر بالاستناد الى الفقرة (أ) من المادة (١٣) من قانون مؤسسة التدريب المهني رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦

الفصل الاول

اسم النظام والتعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة التدريب المهني لسنة ١٩٨١) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية حيزا وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- | | |
|------------------|---|
| المؤسسة | مؤسسة التدريب المهني |
| المجلس | مجلس ادارة المؤسسة |
| الرئيس | رئيس المجلس |
| المدير العام | مدير عام المؤسسة |
| المدير | مدير اي دائرة من دوائر المؤسسة او مدير اي مركز من المراكز التابعة لها في مختلف أنحاء المملكة . |
| اللوازم والاشغال | الاموال المنقولة اللازمة للمؤسسة والتأمين عليها وصيانتها وكذلك الخدمات .
انشاء الابنية والطرق وجميع المشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها بما في ذلك التحاليل الخيرية والميدانية وشراء واستئجار ونقل وتقديم وتسلم المواد والتجهيزات والاوزام والمعدات والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل ما يلزم لها من استشارات فنية او مهنية ودراسات وتصاميم .
شراء اللوازم وتشمل التعاقد على تنفيذ الاشغال او تقديم الخدمات .
اي شخص طبيعي او اعتباري يقوم بتأمين وتقديم اللوازم والاشغال للمؤسسة .
لجنة البطاقات المشكلة بموجب احكام هذا النظام . |
| الشراء | |
| التمهيد | |
| اللجنة | |

الفصل الثاني

الشراء

قواعد عامة

- المادة ٣ - لا تبأثر اي عملية شراء تتجاوز قيمتها المقدرة (ثلاثة الاف دينار) الا بموجب طلب شراء صادر عن المدير العام ومعمز بمسند التزام مالي او بأذن بالشراء صادر عن الدائرة المالية .
- المادة ٤ - يجب ان يرفق الطلب المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا النظام بمواصفات كاملة ودقيقة وواضحة للوازم او الاشغال المطلوب توفيرها .
- المادة ٥ - يقدم الطلب الى الجهة المختصة بالشراء قبل وقت كاف لانعام عملية الشراء ولا ينظر في اي طلب على انه مستعجل الا اذا كانت حالة الاستعجال ناشئة عن حاجة طارئة لايسهل توقعها او التنبؤ بها .
- المادة ٦ - يطبق مبدأ المنافسة بين المتعهدين في جميع عمليات الشراء وبالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء مناسبة .
- المادة ٧ - الاصل ان تكون الاحالة على اقل الاسعار اذا تساوت الشروط والمواصفات وعلى اللجنة ان تبرر مخالفة ذلك وتكون قراراتها مسببة في جميع الاحوال .
- المادة ٨ - يفضل الاتاج المحلي على الاتاج الاجنبي شريطة توفر الشروط والمواصفات المطلوبة والاسعار المناسبة .
- المادة ٩ - يمنع في جميع عمليات الشراء تجزئة اللوازم المتشابهة او الاشغال الواحدة الى صفقات متعددة .
- المادة ١٠ - يجب ان تكون مواصفات اللوازم والاشغال المطلوبة مفصلة وعامة حسب المواصفات القياسية المتعارف عليها ، ولا ينحس على مواصفات تخص جهة او شركة معينة واذا دعت الضرورة القصوى الى النص على مواصفات كهذه فيجب ان يقترن ذلك بعبارة او ما يعادلها .
- المادة ١١ - يراعى ان تكون الخصصات المالية متوفرة قبل المباشرة بعملية الشراء .

الفصل الثالث

طريق الشراء

- المادة ١٢ - يتم الشراء عن طريق طرح عطاء وذلك وفقا للظروف السائدة على انه يجوز لجهة الاختصاص بموافقة المدير العام للشراء بالمقايضة (التلزم) في اي من الحالات التالية مع مراعاة مبدأ المنافسة بين المتعهدين :
- أ- مواجهة حالة عامة طارئة .
 - ب- وجود ضرورة عاجلة لا تسمح باجراءات طرح عطاء .
 - ج- اذا كانت القيمة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار .
 - د - اذا كان الشراء يتم خارج المملكة .
 - هـ - إذا التخصر الشراء في مصدر واحد .
- و - اذا طرح عطاء ولم يكن باستطلاع الحصول من خلاله على عطاء مناسب من المتعهدين او لم تكن الاسعار في العطاء مناسبة او عند عدم الحصول على كامل الكمية المراد شراؤها عن طريق العطاء .

- ز - إذا كانت الأسعار محددة من قبل الدوائر الرسمية .
 ح - شراء لوازم أو خدمات مهنية أو فكرية أو ثقافية أو استشارية أو عند الشراء من مؤسسات علمية أو تربوية أو ثقافية .
 ط - شراء خدمات تشتمل على أعمال صيانة أو استبدال أو فحص دون أن يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .
 ي - شراء قطع تبديلية أو أجزاء مكملة أو آلات أو أدوات أو معدات لا تتوفر لدى أكثر من مصدر واحد بنفس درجة الكفاءة .
 ك - عند النظر في توحيد الصنف أو التقليل من التنوع أو عرض التوفير في اقتناء القطع التبديلية .
 ل - عند وجود نص قانوني أو اتفاقية دولية توجب ذلك .

المادة ١٣ - تنفذ اشغال المؤسسة باحدى الطرق التالية :-

- أ - التنفيذ المباشر
 ب - عن طريق العطاءات
 ج - بالتأجير

المادة ١٤ - تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المتقدمين والقواعد والاحكام الواجب ادراجها في العقود بموجب تعليمات تنظيمية يقرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام وترفق بكل دعوة عطاء بطلحه المؤسسة .

المادة ١٥ - يطرح المدير العام العطاءات ويحدد ثمنها لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء ويجوز للمدير العام توزيع هذه الدعوة بالاجان على الجهات التي تطلبها او يرى توجيهها لما مثل المتهدين المحليين والمحققات التجارية الاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة .

الفصل الرابع

صلاحيات الشراء

المادة ١٦ - ينفل شراء اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

- أ - للمدير شراء لسوازم :-
 ١ - لا تزيد قيمتها على مائة وخمسين دينارا بالطريقة التي يراها مناسبة .
 ٢ - لا تزيد قيمتها على ثلاثمائة دينار بناء على توصية لجنة مكونة من اثنين يعينها بحيث يكون واحد منهما على الاقل من موظفي دائرته .
 ب - للمدير العام شراء لسوازم :-
 ١ - لا تتجاوز قيمتها ثلاثمائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .
 ٢ - لا تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف دينار بناء على توصية لجنة مشترقيات مكونة من ثلاثة يعينهم بحيث يكون واحد منهم على الاقل من موظفي المؤسسة .
 ج - اللوازم التي تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف دينار بالمناقصة عن طريق اللجنة .

المادة ١٧ - الشراء من خارج المملكة :-

- أ - يجوز شراء اللوازم مباشرة من الخارج في أي من الحالتين التاليتين :-
 ١ - إذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعلم شراؤها عن طريق المراسلة .
 ٢ - إذا رأى المدير العام ان شراء تلك اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالنفع على المؤسسة للاسباب التي يترتب عليه .
 ب - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ايجاد واحد او اكثر من اعضاء المجلس او من موظفي المؤسسة الى خارج المملكة لشراء اللوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة ان يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي البعث الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها وذلك بقرار من رئيس تلك البعثة .

الفصل الخامس

صلاحيات تنفيذ الاشغال

المادة ١٨ - تنفذ اشغال المؤسسة وفقا للصلاحيات التالية :

- أ - بقرار من المدير العام بالطريقة التي يراها مناسبة اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز الف دينار .
 ب - بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة عطاءات محلية مؤلفة من ثلاثة اعضاء يعينهم بحيث يكون اثنان منهم على الاقل من موظفي المؤسسة اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز خمسة آلاف دينار .
 ج - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية لجنة العطاءات المحلية المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار .
 د - بقرار من اللجنة وذلك اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز عشرين الف دينار ويخضع قرار اللجنة لتصديق المجلس كما ان لهذه اللجنة ممارسة صلاحيات اللجنتين الواردين في الفقرتين (ب ، ج) من هذه المادة .

المادة ١٩ - يتولى الرئيس او من يفوضه توقيع العقود مع المتهدين لتنفيذ الاشغال نيابة عن المؤسسة تنفيذا للقرارات الصادرة عن اللجنة .

المادة ٢٠ - في الاحوال الاستثنائية والمستعجلة او لتوحيد الاليات او امكانية الحصول على عروض افضل يجوز تلزم الاشغال على الوجه التالي شريطة بيان الاسباب الموجبة للاختيار وعلى ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة

أ - بقرار من المدير العام بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة في المؤسسة اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار .

ب - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على ثلاثة آلاف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار .

ج - بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز عشرة آلاف دينار .

المادة ٢١ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الاشغال أثناء التنفيذ على صلاحية الجهة التي اخالت عطاءها او الجهة التي قامت بتزيمها مادامت الزيادة لا تتجاوز (٢٠ ٪) من قيمة القرار الاستثنائي .

هذه من الأشغال

المادة ٢٢ - إذا اقتضت ظروف العمل القيام بأشغال جديدة لبيود وردت أسعارها في العطاء أو التزيم أو لم ترد فتعتبر هذه الأشغال أعمالاً إضافية لا تحتاج إلى أي عطاء أو تازيم - يجب شريطة أن لا تزيد قيمة هذه الأشغال الجديدة مع الزيادة الواردة في المادة السابقة عن (٣٥ ٪) من قيمة العطاء أو التزيم الأساسي على أن تؤخذ موافقة الجهة التي أحالت العطاء أو قامت بتزيم العمل أصلاً على أسعار الأشغال الجديدة .

المادة ٢٣ - تعتمد جداول تصنيف المهنيين الصادرة عن وزير الأشغال العامة .

المادة ٢٤ - للمجلس بتسليم من الرئيس حرمسان أي متعهد من تنفيذ أشغال المؤسسة لمدة معينة إذا تبين له علم مقداره على الوفاء بالتزاماته أو تكرر قصوره في تنفيذه .

الفصل السادس

لجنة عطاءات المؤسسة

المادة ٢٥ - أ - بشكل المجلس لجنة تعرف باسم لجنة عطاءات المؤسسة تتألف من خمسة أعضاء يعين المجلس من بينهم رئيساً لهم ونائباً للرئيس كما يعين المدير العام أحد موظفي المؤسسة أمين سر للجنة ولا يحق لأمين السر الاشتراك في التصويت على القرارات .

ب - يكون النصاب القانوني لأجتماعات اللجنة بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أو نائبه في حالة غيابه واحداً منهم .

ج - تصدر قرارات اللجنة بالأجماع أو بأكثرية ثلاثة أعضاء على الأقل وتصبح قراراتها قطعية بعد إقرارها من المجلس .

المادة ٢٦ - للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين للإفادة من خبراتهم في أي موضوع معروض عليها وعلى جميع الدوائر التعاون الكامل مع اللجنة في ذلك والمجلس بناء على توصية رئيس اللجنة بمنح الخبراء والفنيين ومكثري اللجنة مكافآت مالية تتناسب والأعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

الفصل السابع

استلام اللوازم والأشغال وإدخالها في القيد

المادة ٢٧ - تشخص جميع اللوازم المشتراة من قبل اللجنة والواردة من خارج المملكة باسم المؤسسة .

المادة ٢٨ - يتولى أمين المستودع أو مهندس المشاريع أو أي موظف مختص بكلفة المدير العام استلام اللوازم والأشغال إذا كانت قيمتها لا تزيد على (٥٠٠) دينار على أن ينظم بها محضر استلام وسند إدخال حسب الأصول دون حاجة إلى لجنة استلام .

المادة ٢٩ - يشكل المدير العام لجنة استلام تتألف من ثلاثة من موظفي المؤسسة لاستلام اللوازم والأشغال التي تخص المؤسسة من المهنيين إذا تجاوزت قيمتها (٥٠٠) دينار من

المادة ٣٠ - أ - على لجنة الاستلام بعد التثبت من مطابقة اللوازم أو الأشغال للمواصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات المبرمة بشأنها أن تنظم ضبط استلام يتضمن قبول أو رفض الاستلام لمخالفة المواصفات والشروط المقررة وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية في حالة مخالفة أحكام هذه الفقرة . وينظم الضبط على عدد مناسب من النسخ تسلّم إحداها للمتعهد .

ب - إذا قررت لجنة الاستلام رفض الاستلام لمخالفة الشروط والمواصفات المقررة فللمتعهد الاعتراض على قرارها إلى الجهة التي أصدرت قرار الشراء ويكون قرار تلك الجهة في قبول الاستلام أو رفضه قطعياً .

ج - تعتبر اللوازم والأشغال قبل قبولها نهائياً بحكم الأمانة كما يعتبر بقاء المرفوضه لمخالفتها للمواصفات والشروط في حوزة المؤسسة بحكم الأمانة أيضاً ولا يجوز استعمال أي جزء منها في الحالتين أو صرفها أو التصرف فيها بأي صورة من الصور وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية لأي موظف يخالف أحكام هذه الفقرة .

المادة ٣١ - يجري استلام المساعدات والمهمات بمطابقتها على كشف الفحص أو أي وثيقة أخرى تبين مواصفات المواد وكمياتها ويجري إدخالها في القيد وفق الأصول المتبعة في إدخال اللوازم والأشغال .

المادة ٣٢ - أ - يجري إدخال اللوازم في قيد المستودع وبعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة على أن تكون

معززة بالوثائق التالية :

١ - مستندات الإدخال .

٢ - ضبط لجنة الاستلام أو طلب المشتري الأصلي .

٣ - القانون أو بوليصة الشحن .

ب - تعزز مستندات إخراج اللوازم المقولة من مستودع آخر بمستندات إدخال من المستودع الذي نقلت إليه تلك اللوازم .

ج - تسلم اللوازم للمصنعة أو المحولة إلى المستودع بموجب مستند إدخال يبين فيه رقم مستند إخراج اللوازم الأساسية التي استعملت في عملية التصنيع أو التحويل .

د - لا تؤدي قيمة اللوازم والأشغال الأبعد تنظيم مستندات إدخالها ويجوز صرف دفعات لأتجاوز نسبتها ٥٠ ٪ من قيمة اللوازم الموردة إلى الموقع أو بما لا يتجاوز ٧٥ ٪ من قيمة المنجز حسب الأصول

هـ - يستثنى من أحكام الفقرة د دة السابقة الأمور التالية :-

١ - العطاءات والأجندات الخارجية .

٢ - حالات الشراء من الخارج .

٣ - المشتريات الشربة .

المادة ٣٣ - اللوازم الزائدة على أرصدة السجل أو القطع أو الأجزاء المستخرجة من لوازم جرى ضبطها قيداً عليها قيد اللوازم حسب الأصول .

المادة ٣٤ - يمكن المؤسسة القيد والسجلات والبطاقات اللازمة وفق أحدث الأساليب في إدارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

هكذا من الأشغال

المادة ٣٥- على أمين المستودع مراقبة وصيد الخزون من كل مادة وإذا تبين له نقص الخزون عن الحدود المناسبة قبل تقديم طلب اصولي لدعم خزون المستودع بالمواد اللازمة .

المادة ٣٦- تحفظ السجلات والمستندات والبطاقات في خزانة توافر فيها وسائل الأمن الكافية .

المصل الثامن

صرف وبيع واتلاف وشطب اللوازم

المادة ٣٧- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على التدويع المقرر لهذه الغاية وقضاء من المدير العام أو من ينيده

المادة ٣٨- يتم اخراج اللوازم بموجب مستند اخراج معزز بنسخه طلب صرف لوازم على ان يوقع مستند الاخراج من مسئول اللوازم .

المادة ٣٩- أ - اذا قرر المدير العام ان اللوازم أصبحت غير صالحة وان جميع الطرق استنفذت للاستفادة منها بصورة اقتصادية تابع اللوازم بواسطة لجنة ثلاثية من موظفي المؤسسة يعينها المدير العام وهذه اللجنة يعم تلك اللوازم بالزيادة الملبية او بالزيادة السرية بطريقة الظرف المحتوم ولها ان تضع الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع خاصها لتصديق المجلس .

ب - اذا اقتنع المدير العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة المؤسسة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له ان يقرر اتلافها وشطبها من القيد .

ج - يعلن عن اللوازم والاشغال المراد بيعها في الصحف او باي وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٤٠- تابع اللوازم الصالحة الفائضة عن حاجة المؤسسة وكذلك منتجات التدريب الى الاشخاص او الشركات او المؤسسات بالسعر العادل الذي تقدره لجنة ثلاثية يشكلها المدير العام وحسب التعليمات التي يصدرها المجلس .

المادة ٤١- لا يجوز تسليم اللوازم المباهة الا بعد ان يدفع المشتري ثمنها وعلى أمين المستودع المختص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وقيمة ايراد قبض الثمن .

المادة ٤٢- للمدير العام ان يهدي اي لوازم تعود للمؤسسة ولا تزيد قيمتها على خمسين دينار للمستودعات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية أو الرابطة الثقافية والفنية او اي حكومة او مؤسسة اقليمية او اجنية لغايات تحسين العلاقات وتبادل المعلومات معها وإذا زاد قيمة اللوازم المراد اهلاكها على ذلك فيجب الحصول على موافقة رئيس الوزراء .

المادة ٤٣- لا يرفض بناء على تشييب المدير العام ان يعيد او يوزع او ينقل اي لوازم فائضة عن حاجة المؤسسة الى دائرة حكومية بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٤٤- يجب اتلاف او اهلاك او بيع لوازم غير صالحة للاستعمال او الفائضة عن الحاجة يجب ان يؤيد بمسند الاخراج المنظم بشأنها بشهادة تبين الطريقة التي جرى التصرف باللوازم بموجبها وشطبها من قيود المستودع .

المادة ٤٥- للمدير العام او من يفوضه خطيا اتلاف اللوازم عندما يتأكد انها أصبحت غير قابلة للاستعمال وان اتلافها امر ضروري على ان يتم الاتلاف باشراف لجنة ثلاثية يؤلفها المدير العام لهذه الغاية ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من موظفي الدائرة تتضمن ما يلي :

(تشهد اننا قد عاينا اللوازم المبيضة ادناه والتي هي في عهده . . . فوجدناها غير صالحة للاستعمال او للبيع ولذلك فاننا نوصي باتلافها) .

المادة ٤٦- للمدير العام بناء على توصية اللجنة شطب اي خسارة تقع في اللوازم او الاشغال اذا كانت قيمتها ولت الشطب لا تتجاوز (٣٠٠) دينار شريطة ان لا يكون هناك احوال او اختلاس وفيها ذلك لا تشطب اي خسارة الا بقرار من المجلس .

المادة ٤٧- أ - للمدير العام محصل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او اي خسارة تلحق بها او باشغال المؤسسة من الموظف او الموظفين المتسببين في ذلك على ان يشار الى ذلك في القيود .

ب - عند شطب اللوازم المفقودة او الناقصة او غير الصالحة يجب ان يشار الى اذن الشطب في قيود اللوازم .

الفصل التاسع

الاشراف على اللوازم والاشغال ومراقبتها

المادة ٤٨- المدير العام مسؤول عن تنظيم الاشراف على لوازيم واشغال المؤسسة ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الأغراض المقررة لها بما في ذلك ما يلي :-

أ - تأسيس وحدة ادارية او اكثر للوازم مهمتها حفظ وتخزين وصرف ومراقبة اللوازم في المؤسسة وفق احكام هذا النظام .

ب - المحافظة على اللوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها بين حين وآخر .

ج - تعيين لجان من ملاك المؤسسة للتفتيش على اشغال المؤسسة والمستودعات التابعة لها وجرد محتوياتها في اي وقت تراه تلك اللجان مناسبة على ان لا يقل عدد عمليات التفتيش عن مرة واحدة في السنة .

د - تصنيف اللوازم وفق أحدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

المادة ٤٩- على أمين المستودع او اي موظف يعهد له لوازيم واشغال وفق احكام هذا النظام ان يتقيد بما يلي :-

أ - ان يقدم كفاية عددية يحدد المدير العام مقدارها .

ب - ان يقدم تقارير دورية عن حالة اللوازم والاشغال الموجودة في عهده مرة في السنة على الاقل معززة بقوائم غير الصالح للاستعمال والفائضة عن الحاجة والنقص .

المادة ٥٠- أ - يجري الاستلام والتسليم بين امضاء المستودعات او من يعهد لهم اي لوازيم واشغال بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع موقعة من المسلم والمستلم معا ويصادق عليها رئيسها المباشر .

ب - اذا لم يتمكن أمين المستودع السلف لاي سبب كان تسليم خلفه ما بهوله من لوازيم فيتم الاستلام بمعرفة لجنة يعينها الرئيس الماهر لهذه الغاية .

ج - عند ظهور اي زيادة او نقص في موجودات المستودع عند الاستلام والتسليم يجب تنظيم قوائم منفردة لكل من الزيادة او النقص والتوقيع عليها من جميع الاعراف المشتركة .

هذه من الأشغال

الفصل العاشر
احكام عامة

المادة ٥١ - يحظر الحك والسحب والشطب في القبول او الدلائل او المستندات الخاصة بالالزام او الاشغال ويجرى التصحيح بالحبر الاحمر ويوقع عليه من قبل الموظف الذي يجري التصحيح .

المادة ٥٢ - تحيز جميع اللوازم التي تخص المؤسسة بوسم خاص وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير العام كليا كان ذلك ممكنا .

المادة ٥٣ - اذا نشأت اي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى احكام هذا النظام او نشأ خلاف في تطبيقه يرفع الامر الى مجلس الوزراء ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة او ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً

المادة ٥٤ - يقرر المدير العام الهاذج والسجلات والقبول اللازمة لتنظيم ادارة شؤون اللوازم والاشغال :

المادة ٥٥ - على المدير العام التأمين على جميع لوازم واشغال المؤسسة الا في الحالات التي لا يرى ضرورة لذلك .

المادة ٥٦ - للمجلس بتسيب من المدير العام اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وتعتبر جزءاً منها لاحكامه على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها .

١٩٨١/٣/٨

الحسين بن طلال

وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونة	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار مهن ابو نوار	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بحدران
وزير الاوقاف والشؤون والقنصات الاسلحة كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان حودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيحات	وزير التصوين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية ووزير المالية بالوكالة سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القسيس
وزيرة التربية الاجتماعية انعام الغني	وزير الصحة الدكتور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الانشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير المعمل الدكتور جواد العناني

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور
والمادة العاشرة من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة المالية ١٩٨١
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٣/١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٨١

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨١

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨١) ويعمل به من اعتباراً
١٩٨١/١/١ .

المادة ٢ - تمجد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقدور في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسباً هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يمار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً عند الضرورة وبموجب عقد للتقيام بمهام وظيفة الموظف الممار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز تخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - أ - يتقاضى الموظف غير المصنف او الموظف بمقد الذي احدثت له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام رواتبه من مخصصات هذه الوظيفة الى ان تمتد الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة يقرر مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام الى حين انتهاء اجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - أ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه او ترفيعه او آخر زيادة سنوية تقاضاها .

ب - الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف بمقد الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقداره (٧٤) ديناراً او اقل هي دينار واحد اما الموظف الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقداره (٧٥) ديناراً فأكثر فزيادته السنوية ديناران .

هكذا من الأهل

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ :-
أ - على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٤) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

ب - على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخليفة بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ - أ - لا يجوز تعيين اي موظف في اي وظيفة فنية او ترفيحية او نقله اليها الا اذا كان من ذوي الاختصاص وتتوفر فيه الخبرة العملية والعملية اللازمة لاشغال تلك الوظيفة .

ب - لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفه فنية تتطلب مؤهلات علمية ذات اختصاص نفسي بأغراض وطنية عمل تلك الوظيفة .

١٩٨١ / ٣ / ١٨

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار من أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاملاص عبدان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير الأوقاف والشؤون والمعاهد الإسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير الزراعة مروان حودين	وزير العدل ووزير المواصلات بالوكالة احمد عبدالكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السلاط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزيرة التربية الاجتماعية انعام الخفي	وزير السحة الدكتور زهير ملحم	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التجل
وزير الشؤون البلدية والغرفية والبيئة حسن الوهمي	وزير الاشغال العامة المهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين بالوكالة وليد عصفور	

جدة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعددة بتاريخ ١٩٨١/٣/١٥ الموافقة على برنامج التعاون الثقافي بين حكومة
الملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اسبانيا بشكله التالي :

برنامج التعاون الثقافي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة اسبانيا

للعامين ١٩٨١، ١٩٨٢

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اسبانيا رغبة منها في تقوية العلاقات بين شعبها في مجالات التربية والثقافة والعلم ، وتنفيذاً لآحكام الاتفاقية الثقافية الموقعة بينها بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ ، قد اتفقتا على برنامج التعاون الثقافي لسنتين ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

المادة الأولى :

يشجع الجانبان العلاقات المباشرة بين المؤسسات الثقافية لكل من البلدين مثل الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث والدراسات . . . الخ ، ويتم تحديد العلاقات التي تنشأ بين هذه المؤسسات بوضع احكام مباشرة بينها وتكون كل مؤسسة مسؤولة عن تنفيذ ما يتعلق بها .

المادة الثانية :

يمنح الجانب الاسباني الجانب الاردني عشرين بعثة دراسية لكل من العامين الدراستين ١٩٨١/١٩٨٢ و ١٩٨٢/١٩٨٣ من اجل يتابع الطلبة الاردنيون دراساتهم العليا في الجامعات والمعاهد الاسبانية طبقاً للاحكام التالية :-

أ - تضع وزارة الشؤون الخارجية الاسبانية في الاشهر الثلاثة الاولى من كل عام المنح المقررة للعام الدراسي التالي تحت تصرف وزارة التربية والتعليم الاردنية عن طريق السفارة الاسبانية في عمان وتقدم وزارة التربية والتعليم الاردنية اسماء المرشحين لهذه البعثات وتحديد تخصصاتهم خلال شهر تموز ، ويتم دراسة الطلبات وتسقيفها من قبل السفارة الاسبانية في عمان ووزاره التربية والتعليم الاردنية ، كما تقدم السفارة الاسبانية بعمان اسماء المرشحين المقبولين الى وزارة التربية والتعليم الاردنية عن طريق وزارة الخارجية الاردنية قبل الثلاثين من شهر آب . امساً بالنسبة الى تحديد البعثات فيتم الابلاغ عنها من قبل الجانب الاسباني الى الجانب الاردني قبل الثلاثين من شهر ايلول بنفس الطريقة .

ب - تخصص ثلاث بعثات من المشرفين للجامعات الاردنية . وتتولى تلك الجامعات الترشيح لها عن طريق وزارة التربية والتعليم الاردنية . واذا لم تتمكن الجامعات من الترشيح لهذه البعثات ، تتولى وزارة التربية والتعليم الاردنية الترشيح لها بنفس الطريقة السابقة .

ج - مدة البعثة سنة دراسية كاملة ، ومن اجل تجديدها ، يشترط ان يكون الطالب مقبولا في جامعهه ، وان توافق وزارة التربية والتعليم الاردنية على تجديدها بالتنسيق مع السفارة الاسبانية في عمان .

د - يشترط في المبعوثين الاردنيين المتقولين للدراسات العليا في الجامعات والمعاهد الاسبانية ان يجيدوا اللغة الاسبانية ، كما يسهل الطرفان تعلم اللغة الاسبانية للمبعوثين الاردنيين الذين يبدأون دراساتهم الجامعية في اسبانيا وذلك خلال السنة الاولى من تمتعهم بالبعثة ، على ان لا يؤثر ذلك على عدد البعثات المقدمة من جانب الطرف الاسباني ، ولا يجوز تجديد بعثة الطالب المبعوث في حالة عدم اجتيازه امتحانات القبول في الجامعات والمعاهد الاسبانية بعد الانتهاء من السنة الاولى من تمتعه بالبعثة .

هـ - اما الطلبة الاردنيون الحاصلون حاليا على بعثات دراسية من وزارة الشؤون الخارجية الاسبانية ، فان بإمكانهم الاستمرار في بعثاتهم حتى الحصول على الدرجة العلمية الاولى التي اوفدوا من اجلها ، شريطة ان يكونوا مقبولين في جامعاتهم وبموافقة وزارة التربية والتعليم الاردنية بالتنسيق مع السفارة الاسبانية في عمان ضمن اطار البعثات السنوية .

و - تقوم وزارة التربية والتعليم الاردنية بالترشيح للبعثات الشاغرة طبقا للشروط المشار اليها في هذا البرنامج التنقيلي في ضوء عدد البعثات المقدمة من الجانب الاسباني الى الجانب الاردني .

المادة الثالثة :

يتمتع الجانب الاردني الجانب الاسباني ثلاث بعثات في الجامعات الاردنية وخمس بعثات في كليات المجتمع لكل من العامين للدراسين ٨١/٨٢ و ٨٢/٨٣ من اجل ان يتابع الطلبة الاسبان دراساتهم في الجامعات والمعاهد الاردنية . ويتم الترشيح لهذه البعثات ، ولاي بعثة تشغر منها ، من قبل الجانب الاسباني بالتنسيق مع السفارة الاردنية في مدريد قبل الثلاثين من شهر حزيران . وتقوم وزارة التربية والتعليم الاردنية بتقديم اسماء المقبولين الى الجانب الاسباني قبل بدء الدراسة باسبوعين .

المادة الرابعة :

يمكن لطلبة البلدين الالتحاق بالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث في كل من البلدين اذا توافرت فيهم الشروط والمؤهلات العلمية التي تؤولهم لذلك ، وفق تعليمات تلك الجامعات والمعاهد ، ووفق احكام هذا البرنامج .

المادة الخامسة :

أ - عملا بمبدأ التعامل بالمثل ، يقدم الجانبان عرضا لتبادل زيارات غير او غيرين في الشؤون التربوية لمدة اسبوعين ، وعلى كل من الجانبين الاطلاع عن موعد وصول الخبراء قبل بدء الزيارة بمدة ثلاثة اشهر .
ب - يقدم الجانبان عرضا لتبادل زيارات مدرسين جامعيين اثنين او باحثين من الجامعات بنفس الطريقة المذكورة في الفقرة أ - مع هذه المادة .

المادة السادسة :

أ - يقدم الجانبان كل تأييد ودعم ممكنين للاستاذة والباحثين الذين يقومون باجراء دراسات او بحوث عربية او اسلامية او استشرافية او اية مواضيع اخرى تهتم الطرفين في كلا البلدين .

ب - يشجع الجانبان التعاون بين المؤسسات الثقافية في بلديهما في حقول الدراسات المسبانية والعربية والاسلامية ، او في اي موضوع يهم الطرفين وبخاصة بين المعهد الاسباني العربي للثقافة والمؤسسات الثقافية الاردنية التي تعنى بمثل هذه الدراسات .

ج - يقدم الجانب الاسباني كل دعم ممكن لتنمية الدراسات (المسبانية) في الجامعات الاردنية كما يقدم التسهيلات لتعاقد بين الاساتذة المختصين وهذه الجامعات حسب انظمتها وبشكل مساو للعبود المبرمة مع اساتذة اللغات الاجنبية الاخرى .

المادة السابعة :

يتبادل الجانبان المعلومات المتعلقة بالتعليم الجامعي والتقني والمهني ؛

المادة الثامنة :

يسهل الجانبان تبادل زيارات المجموعات الطلابية مع اجل الاطلاع والتكوين العلمي . ويتم الاتفاق في حينه بالطرق الدبلوماسية على اقتسام المصروفات المترتبة على تلك الزيارات ؛

المادة التاسعة :

يشجع الجانبان تبادل المنشورات والشرائح والصور الوثائقية والتسجيلات الموسيقية والخرائط التاريخية والجغرافية بين المؤسسات الثقافية في كل من البلدين ويتم هذا التبادل عن طريق الجهات المختصة في كل منهما .

المادة العاشرة :

يشجع كل من الجانبين الجانب الآخر على الاشتراك في المؤتمرات التربوية والحلقات الدراسية وتذلات البحوث المشتركة والمعارض التي تقام في كلا البلدين كما يعمل الجانبان على تشجيع التعاون المباشر بينهما ضمن اطار منظمة اليونسكو .

المادة الحادية عشرة :

يشجع الجانبان الدراسات العربية والمسبانية في كل من البلدين ، كما يقدم الجانب الاسباني ، بناء على طلب الجانب الاردني ، التسهيلات الممكنة من اجل تعاقد الجهات الاردنية المختصة مع مدربي اللغة والثقافة الاسبانية الذين تحتاج اليهم تلك الجهات لتنظيم برامج للدراسات المسبانية في الاردن . ومنيلوس الجانب الاسباني امكانية اعارة المدرسين الذين يعملون حاليا في مراكز تعليمية اسبانية للاردن لمدة اقصاها سنة واحدة قابلة للتجديد في حالات خاصة .

المادة الثانية عشرة :

يشجع الجانبان تبادل زيارات الخبراء في الشؤون الاجتماعية والثقافية التعرف بصورة اعمق على جمعي البلدين .

المادة الثالثة عشرة :

يشجع الجانبان تبادل المعارض ووفود الفنانين والكتاب كما يتم الاتفاق على تفاصيل هذا التبادل بالطرق الرسمية.

المادة الرابعة عشرة :

يتبادل الجانبان زيارات اعصاليين اثنين على الاكثر ولمدة شهر، في حقول الآثار الاسلامية وآثار العصور القديمة، لزيارة المتاحف والمواقع الاثرية في البلد الآخر. كما يتبادلان القطع الاثرية بعد الحصول على التصريح اللازم لنقلها من قبل الجهات المختصة.

المادة الخامسة عشرة :

يستمر الجانب الاسباني بإرسال البعثة الاثرية الى الاردن لاكمال مشروع ترميم القصر الاموي في قلعة عمان، ويستمر الجانب الاردني بتقديم الايدي العاملة والتسهيلات الفنية اللازمة.

المادة السادسة عشرة :

تتاه على طلب الجانب الاردني، يتعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بمقول التراث الآري والفني والثقافي في الاردن، والحفاظ عليه. كما يستمر الجانب الاسباني بتقديم المساعدات بمقتل التصوير الجوي في الاردن.

المادة السابعة عشرة :

يرحب الجانب الاسباني ويتم بالغ الاهتمام برغبة الجانب الاردني في ان تقوم البعثة الاثرية الاسبانية بترميم كل من قصر (حمام السراخ) وقصر (الحلبات)، كما يواصل الجانب الاسباني اعماله في ترميم العصور والقطع الاثرية النبطية التي اكتشفت مؤخراً في البترا وايضا الى حين انتهاء تلك الاعمال.

المادة الثامنة عشرة :

يقوم الجانب الاسباني بتدريب اثنين من الموظفين الاردنيين لمدة اربعة اسابيع في اسبانيا خلال العامين اللذين ١٩٨١/١٩٨٢، ١٩٨٢/١٩٨٣ على اعمال ترميم المواقع الاثرية والمواد الثقافية مثل الفسيفساء والمخطوطات. . الخ ويتحمل الجانب الاردني نفقات السفر بينما يتحمل الجانب الاسباني نفقات الاقامة والتدريب.

المادة التاسعة عشرة :

يشجع الجانبان نشاطات المركز الثقافي الاسباني في عمان ويقدمان له كافة التسهيلات من اجل القيام باعمالهما بما يتفق والقوانين والاحكام الاردنية. كما سيقيم الجانبان كافة التسهيلات اللازمة للمركز الثقافي الاردني في مدريد حيثما يتم تأسيسه من اجل القيام باعمالهما بما يتفق والقوانين والاحكام الاسبانية.

المادة العشرون :

يُدعم الجانبان التعاون بين مؤسسات الاذاعة والتلفزيون في كلا البلدين ويقدم كل من الجانبين كافة التسهيلات اللازمة لمراسلي وكالات الانباء والصحافة والمصورين وبنات الاذاعة والتلفزيون والسينما التابعة للجانب الآخر.

المادة الحادية والعشرون :

يسهل كل من الجانبين دخول الكتب والمطبوعات الخاصة بها الى البلد الآخر ويمنع بيع او توزيع الطبعات غير الشرعية حسب القوانين والانظمة المعمول بها في كل من البلدين.

المادة الثانية والعشرون :

يمنع كلا الجانبين المستفيدين من هذا البرنامج التسهيلات للدخول الى دور الوثائق والمخطوطات والمكتبات العامة والمتاحف والمواقع الاثرية والمؤسسات الثقافية والعلمية العامة، حسبما تسمح به التشريعات السارية في كل بلد.

المادة الثالثة والعشرون :

يتاه على طلب الجانب الاردني يقوم الجانب الاسباني بتسهيل تعاقد الجهات الاردنية المختصة مع مديريين رياضيين اسبان للعمل في الاردن خلال فترة تراوح بين ستة اشهر الى عام واحد حسب شروط يتفق عليها بالطرق الرسمية.

المادة الرابعة والعشرون :

يزود كل من الجانبين المستفيدين من هذا البرنامج بالمعلومات المتوافرة والمتعلقة بالاحالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد الآخر.

المادة الخامسة والعشرون :

يمكن للجانبين، اذا رآيا ذلك مناسباً، اضافة نشاطات اخرى على هذا البرنامج في الحقول الثقافية والرياضية والعلمية والرياضية، ويتم الاتفاق على تفاصيل تلك النشاطات بالطرق الدبلوماسية.

احكام ماليه

المادة السادسة والعشرون :

تغطي المصاريف المترتبة على اقامة المعارض على النحو التالي :-

- أ (يتحمل الجانب المرسل مصاريف النقل ذهاباً واياباً بالاضافة لتفقات التأمين.
- ب (يتحمل الجانب المضيف التفقات اللازمة لنقل الداخلي واقامة المعرض والنأحية له مثل الاعلانات والنشرات وبطاقات الدعوات ومكان اقامة المعرض.
- ج (يقوم الجانب المضيف باتخاذ كافة الاجراءات الامنية اللازمة من اجل المحافظة على المواد الثقافية المعروضة.
- د (في حالة تعرض مواد المعرض لاية اضرار يتولى الجانب المضيف تزويد الجانب المرسل بكافة الوثائق الضرورية من اجل مطالبات التأمين.

المادة السابعة والعشرون :

يقدم الجانب الاسباني للمبعوثين الاردنيين ما يلي :-

- أ (مخصصات شهرية مقدارها عشرون ألف بيزيتا لمدة تسعة اشهر من كل سنة.

هكذا من الأعمال

- ب) دفعة عند الوصول مقدارها ثمانية عشر ألف بزيئة بالسنة الاولى لتمتعه بالعمه .
ج) الاعفاء من رسوم التسجيل للمواد الدراسية .
د) التأمين الطبي
هـ) تكون المبالغ المذكورة في بندي (أ و ب) من هذه المادة معفاة من كافة انواع الضرائب .

المادة الثامنة والعشرون :

يقدم الجانب الاردني للمبعوثين الاسبان ما يلي :-

- ١ - في الجامعات الاردنية :
 - أ - عضصات شهرية مقدارها ثلاثون ديناراً اردنياً لمدة اثني عشر شهراً .
 - ب - دفعة سنوية مقدارها خمسة وعشرون ديناراً بدل كتب .
 - ج - دفعة سنوية مقدارها اثنا عشر ديناراً في مطلع فصل الشتاء .
 - د - دفعة سنوية مقدارها ثمانية دنانير في مطلع فصل الربيع .
 - هـ - التأمين الطبي .
 - و - تغطية الرسوم الجامعية .
 - ز - تكون المبالغ المذكورة في البنود (أ ، ب ، ج ، د) من هذه الفقرة معفاة من كافة انواع الضرائب .
- ٢ - في كليات المجتمع :
 - أ - عضصات شهرية مقدارها عشرة دنانير اردنية لمدة اثني عشر شهراً .
 - ب - دفعة سنوية مقدارها عشرة دنانير عند بدء العام الدراسي للكتب والنفقات الاخرى .
 - ج - الاقامة الداخلية الكاملة في القسم الداخلي .
 - د - التأمين الطبي .
 - هـ - تغطية رسوم التسجيل والدراسة .
 - و - تكون المبالغ المذكورة في البندين (أ ، ب) من هذه الفقرة معفاة من كافة انواع الضرائب .
- ٣ - بناء على طلب الجانب الاسباني ، تقوم وزارة التربية والتعليم الاردنية بتسهيل اقامة الطلبة الاسبان المبعوثين الى الجامعات الاردنية في الاقسام الداخلية التابعة لكرليات المجتمع . ويطبق عليهم في هذه الحالة البنود (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) من الفقرة (١) من هذه المادة ، وبندي (أ ، ج) من الفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤ - بناء على طلب الجانب الاسباني ، تقوم وزارة التربية والتعليم الاردنية بتسهيل اقامة الطالبات الاسبانيات المجموعات الاردنية في منازل الطالبات .

المادة التاسعة والعشرون :

في حالة تبادل زيارات الخبراء او المدرسين الجامعيين او الباحثين المشار اليهم في المادة الخامسة ، يتحمل الجانب المرسل اجور السفر ذهاباً واياباً ، اما نفقات الاقامة والتنقلات الداخلية المترتبة على تنفيذ البرنامج فيتمتع عليها الطرفان قبل بدء تنفيذ الزيارة بالطرق الدبلوماسية وفقاً للتعليمات والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

الاحكام الختامية

السادة الثلاثون :

سي عقد الاجتماع القادم للجنة الاردنية / الاسبانية المشتركة في عمان خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٣ ، اوضع برنامج تنفيذي جديد . وسيحدد موعد انعقاده بالطرق الدبلوماسية .

السادة الحادية والثلاثون :

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ فور توقيعه ويصبح ساري المفعول استي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . وبامكان الجانبين تجديد سريان هذا البرنامج بالطرق الدبلوماسية .

تم التوقيع على هذا البرنامج في مدريد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الاول لعام ١٤٠١ هـ الموافق التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٨١ م على نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الاسبانية ، ويكون لكل منها نفس القيمة والاعتبار .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	عن حكومة اسبانيا
هاني مصطفى خليفه	فرانثيسكو وراى سردا
سفير المملكة الاردنية الهاشمية	مدير المعهد الثقافي الاسباني العربي
في مدريد	في مدريد

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٨١/٢/٨ رقم ن/١٤/٥٥٠٥ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين ١٢١ و ١٢٢ من قانون مؤسسة النقل العام رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ وبيان ما اذا كان رئيس مجلس ادارة مؤسسة النقل العام يملك الصلاحية لتوكيل احد المحامين الاساتذة لينوب عن هذه المؤسسة في الدعاوى القضائية ام ان مجلس الادارة ذاته هو صاحب الصلاحية في ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٢/١ وتلخيص التصوص القانوني نجد ان محكمة استئناف عمان كانت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/٨ في القضية الاستئنافية رقم ١٩٨١/١٨ فسرت المادتين المطلوب تفسيرهما بان قررت ان مجلس ادارة مؤسسة النقل العام هو صاحب الصلاحية في توكيل عام لينوب عن المؤسسة في الدعاوى القضائية وان رئيس هذا المجلس لا يملك هذه الصلاحية .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور لا تجيز لهذا الديوان تفسير اى نص قانوني اذا كانت المحاكم قد فسرتة .

فاننا بالاستناد لذلك نقرر عدم اختصاص الديوان لتفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ٢٠ ربيع ثاني سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٢/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة النقل	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لحكمة	بفسير القوانين
مدير عام مؤسسة النقل في رئاسة الوزراء	عيسى طمالي	صلاح ارشدات	نجيب الرشدان	موسى السكاكيت
ابراهيم الحادين	عيسى طمالي	صلاح ارشدات	نجيب الرشدان	موسى السكاكيت

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٢/١٦ رقم ض/١٩٠٣ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٧ من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كانت هاتان الفقرتان يجيزان مأمور التقدير استعمال العنف وكسر وخلع الابواب او الصناديق او الخزائن المغفلة الموجودة في مكان عمل المكلف في سبيل الحصول على السجلات الحاسبية والقيود والمستندات الاخرى المتعلقة بملكه لعل ام انها لا تجيزان هذا الاجراء .

وبعد الاطلاع على الشكوى المقدمة لرئيس ديوان الحاسبية من مكاتب مزاوله مهنة تدقيق الحسابات وعلى كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٢/٩ وتلخيص التصوص القانوني يتبين ان المادة ٣٧ من قانون ضريبة الدخل قد حددت الصلاحيات الممنوحة لمأمور التقدير فيما يخص فحص الكشوفات والسجلات والقيود المتعلقة بعمل المكلف فالتاقت به مايلي :

١ - اما ان يرسل اشعارا خطيا الى المكلف يطلب اليه فيه ان يقدم خلال مدة معقولة يجددها في الاشعار ان يبرز له لتفحص السجلات الحاسبية والمستندات والكشوف واية قيود يري مأمور التقدير لزوما لفحصها عملا بالفقرة الاولى من المادة المذكورة .

٢ - واما ان يذهب الى مكان عمل المكلف ويفحص هناك السجلات الحاسبية والقيود والمستندات الاخرى المتعلقة بملك العدل عملا بالفقرة الثانية من نفس المادة .

٣ - وله ايضا التايم قيامه بالتدقيق على الوجه المبين في الحالة الثانية المشار اليها ان يحتفظ بالسجلات الحاسبية والحسابات والمستندات الاخرى المتعلقة بعمل المكلف اذا اقتنع ان الاحتفاظ بها ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون او للحيلولة دون التملص من الامتثال لاحكامه .

ولم يرد اي نص في قانون ضريبة الدخل يتناول المأمور صلاحية استعمال العنف في سبيل الحصول على تلك السجلات والقيود والمستندات . وكل ما رتب هذا القانون على امتناع المكلف عن ابراز هذه الاوراق او اخفاؤها للملص من دفع الضريبة كليا او جزئيا معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من نفس القانون كما هو مستفاد من نص البندين (ج، و) منها وكذلك عدم السماح باجراء التتريلات المنصوص عنها في المادة التاسعة والخمسين المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة .

ولذا فان مأمور التقدير في سبيل حصوله على السجلات الحاسبية والقيود والمستندات الاخرى المتعلقة بعمل المكلف لا يملك بمقتضى ذلك القانون الصلاحية لاستعمال العنف وكسر وخلع الابواب

هكذا من الأشهر

او الصناديق او الخزائن المقلدة الموجودة في مكان العمل .

هنا ما تقرره في تفسير الفقرتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ٢٧ ربيع ثاني سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٣/٣ .

مفسر	مفسر	مفسر	مفسر	مفسر
مفتوب دائرة قضائية الدخيل	رئيس ديوان التبرع	مفسر محكمة الدخيل	الرئيس الثاني لمحكمة	رئيس ديوان التبرع
المدير العام	في رئاسة الوزراء	التميز	الرئيس الأول لمحكمة	التميز
الدكتور صالح نواز الخصاره	عيسى طرابلسي	صلاح ارشيدات	نجيب الرفدان	موسى السكت

تصحيح خطأ

ورد في الصفحة (٣٠٩) من عدد الجريدة الرسمية (٢٩٩٢) الصادر بتاريخ ١٦ آذار سنة ١٩٨١ التي تتضمن واقع مجلس الوزراء على القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ قانون سننات المقارضة ان :

وزير الداخلية
وزير العدل بالوكالة
احمد عبد الكريم الطراونه - خطأ
والصواب هو :

وزير الداخلية
وزير العدل بالوكالة
سليمان عرار

تصحيح خطأ

ورد في البند (٤) من قرار الاستملاك المنشور على الصفحة (١٥١٥) من عدد الجريدة الرسمية (٢٩٦٠) الصادر بتاريخ ٢٥ ايلول سنة ١٩٨٠ ان قطعة الارض المستملكة رقم (٧٨) من الحوض رقم (٦) ام عسكر من اراضي هلان عائلته للسادة هشام الحمد الحاج عبد الله الجنيير وشركاء السادة شاهر وطاهر الحاج الحمد عبد الجنيير - خطأ .
والصواب هو ان القطعة المذكورة عائلته للسادة هاشم الحمد الحاج عبد الله الجنيير وطاهر الحمد الحاج عبد الله الجنيير .

هكذا من الأصول